دور التحفيزات والتسهيلات الجبائية في تنمية وإنعاش قطاع السياحة بالجزائر

The role of incentives and collection facilities in the development and revitalization of the tourism sector in Algeria

حمدي شريف الجيلالي

مخبر التحول إلى اقتصاد أخضر، جامعة مستغانم، الجزائر، djilali.hamdicherif@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/07 تاريخ القبول: 2021/06/13 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الجباية في تنشيط قطاع السياحة من خلال التسهيلات والتحفيزات الجبائية المطبقة على النشاطات السياحية، حيث تم استعراض أهم المفاهيم المرتبطة بالموضوع، التطرق إلى واقع السياسة الجبائية المنتهجة لتطوير هذا القطاع في الجزائر والإشارة مع التحليل لبعض المقومات السياحية.

حيث خلصت الدراسة إلى أن سياسة التسهيلات والتحفيزات الجبائية المتبعة ساهمت في تنشيط قطاع السياحة. إلا أنها لم تكن في مستوى التطلعات المرجوة لعدة أسباب، لا سيما منها البيروقراطية، الإجراءات الإدارية البطيئة والمعقدة، ونقص الموارد البشرية المؤهلة.

كلمات مفتاحية: الجباية، التحفيزات الجبائية، الجزائر، النشاطات السياحية.

تصنيف Jel H20, H25, O31, L83

Abstract:

This research paper aims to highlight the extent of the contribution levy to revitalizing the tourism sector through the tax facilities and incentives applied to tourism activities, where the most important concepts related to the topic were reviewed, the reality of the tax policy pursued to develop this sector in Algeria, and the reference with the analysis For some tourist potentials.

Where the study concluded that the policy of tax facilities and incentives adopted contributed to revitalizing the tourism sector. However, it did not meet the desired aspirations for several reasons, especially bureaucracy, slow and complicated administrative procedures, and a lack of qualified human resources.

Keywords: collection, tax incentives, Algeria, tourism activities.

Jel Classification Codes: H20, H25, O31, L83.

المؤلف المرسل: حمدي شريف الجيلالي، **الإيميل**: djilali.hamdicherif@univ-mosta.dz

1. مقدمة:

تسعى الدول الحديثة إلى تبني مبدأ إشباع الحاجات العامة للأفراد من السلع والخدمات في إطار تحقيق الرفاهية وضمان العيش الكريم بإمكانيات تعد محدودة، الشيء الذي أدى بها إلى التفكير والبحث عن مصادر جديدة قد تساعد على خلق نوع من التوازن على مستوى ما يسمى بمشكلة الحاجة والندرة. من خلال اعتماد سياسة تنويع مصادر الدخل لا سيما بالعملة الصعبة. بادرت الجزائر باعتبارها واحدة من بين دول العالم الحديث إلى تبني ذلك الطرح مرارا دون جدوى، لكنه أصبح الآن ضرورة، خاصة بعد انهيار أسعار المحروقات. حيث سارعت إلى تبني وانتهاج عدة سياسات تنموية على مستوى بعض القطاعات، ومنها قطاع السياحة الذي حظي ببعض الأولوية من خلال إعداد مخططات توجيهية للتهيئة السياحية آفاق 2025 وآفاق 2030. والاستفادة من مزايا جبائية مغرية ومعتبرة مست مختلف المراحل بدءا من التحفيزات الخاصة بتوجيه سياسة الاستثمار والإعفاءات والتخفيضات على مستوى مرحلتي الانجاز والاستغلال.

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نصل إلى طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تساهم الجباية في تنمية وإنعاش قطاع السياحة بالجزائر؟

2.1 أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على دور التحفيزات والتسهيلات الجبائية في التشجيع على الاستثمار بقطاع السياحة ودعم البنى التحتية، باعتباره قطاع محوري يساهم في تنشيط جملة من النشاطات.

3.1 أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في التعرف على أهم الإجراءات التي تقوم بها السلطات المتعاقبة على الحكم في الجزائر، والرامية إلى النهوض بقطاع السياحة وإعطائه المكانة التي يستحقها، في محاولة لخلق البديل، استغلال المقومات ومسايرة التطورات.

4.1 عناصر البحث:

سنتطرق من خلال هذا البحث إلى مختلف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع لا سيما السياحة والجباية، التعرض إلى واقع الجباية التحفيزية المطبقة على النشاطات السياحية في الجزائر مع مطلع هذه الألفية، وصولا إلى استعراض بعض المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر.

5.1 منهجية البحث:

قصد الإحاطة ببعض جوانب الموضوع سيتم استخدام المنهج الوصفي لإبراز أهم المفاهيم والجوانب النظرية، كما سيستخدم المنهج التحليلي لإظهار مدى مساهمة التسهيلات والتحفيزات الجبائية في تنمية وإنعاش قطاع السياحة لا سيما المقومات المادية على ضوء المعلومات والإحصائيات المتحصل عليها.

2. الإطار النظري (المفاهيمي):

قبل استعراض واقع الجباية السياحية في الجزائر وأهم المقومات، تجدر بنا الإشارة إلى أهم الأسس والمفاهيم التي من شأنها أن تساعد على احتواء بعض الالتباسات. حيث سيتم التطرق إلى مفهومي السياحة والجباية وما يرتبط بهما.

1.2 مفهوم السياحة:

تعد السياحة ظاهرة طبيعية، اجتماعية واقتصادية تطورت عبر الزمن حتى أصبحت من بين أهم القطاعات المحورية التي تسعى من خلالها الكثير من البلدان لتحريك عجلة النمو والتنمية الاقتصادية لما لها من تأثير على شتى مجالات الحياة العامة.

1.1.2 تعريف السياحة: عرفتها منظمة السياحة العالمية على أنها أنشطة المسافر في مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة ولا تقل عن أربع وعشرون ساعة بغير انقطاع لأجل الراحة أو أغراض أخرى. وعرفها"هونزكيتر" رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين" بأنها مجموع العلاقات التي تترتب على السفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة ولا ترتبط بنشاط يجلب ربحا لهذا الأجنبي. في حين عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي :المنعقد في روما سنة 1963: "بأنها ظاهرة اجتماعية إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن أثنى عشرة شهرا بهدف السياحة الترفيهية العلاجية أو التاريخية. والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الداخلية والسياحة الخارجية (مساني، 2019/2018، الصفحات 63-64).

2.1.2 تعريف السائح: يعرف السائح على أنه أي شخص يسافر إلى مكان خارج محيطه الاعتيادي لأقل من سنة على ألا تتحمل نفقات هذا النشاط المنطقة أو المكان الذي يقوم بزيارته، كما يتم تصنيف الزائر كسائح إذ ما أمضى ليلة واحدة بعيدا عن بيته. وعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين

روما 1963: بأنه أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزى منه في الدولة التي يزورها" (مساني، 2019/2018، صفحة 65).

هناك تعريف آخر للسائح بأنه الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان داخل البلد الذي يعيش فيه (السائح الوطني) أوفي الخارج (السائح الأجنبي) وغرض المسافر من السياحة هي زيارة بلد أو مدن لأكثر من 24 ساعة و تقل عن سنة ولأغراض ترفيهية والتمتع والرحلة والعطلة والصحة والدين... . (صحراوي و السبتي، 2017، صفحة 51)

ومن خلال هذه التعاريف يظهر أن هناك ثلاثة أنواع من المسافرين تصنف حسب مدة الإقامة:

- ✓ مسافر لمدة تقل عن 24 ساعة: يعتبر أو يصنف على انه زائر؛
- ✓ مسافر لمدة أكثر من 24 ساعة واقل من سنة: يصنف على انه سائح؛
- ✓ مسافر لمدة أكثر من سنة: يعتبر مقيم.

3.1.2 أنواع السياحة: تختلف الدوافع التي تقف وراء القيام بأي نشاط سياحي، والتي من خلالها يمكن التمييز بن الأنواع والأشكال المختلفة للسياحة، إذ تتنوع أشكال السياحة وفقًا للعديد من التصنيفات المتعارف عليها تقليديا (الترفيهية، الدينية، الرياضية، العلاجية، المهرجانات الفنية، المؤتمرات الثقافية، الآثار وسياحة رجال الأعمال)، برزت بعض الأنواع والأشكال الحديثة للسياحة، والتي تُظهر اتجاه بعض الدول للتغير والتنويع في الأنشطة السياحية بإيجاد وابتكار تصنيفات أخرى؛ سعيًا منها إلى مزيد من الجذب السياحي وتنشيط صناعة السياحة لديها. كسياحة المغامرات، المناسبات التاريخية، تحدي الإعاقة، العزلة، مراقبة الحياة البرية، سياحة الهوايات، السياحة الفضائية، السياحة التطوعية، سياحة حسب العمر، سياحة نهاية الأسبوع، ... حيث يلاحظ أن الأنواع الحديثة للسياحة أصبحت تميل أو ترتبط بالبيئة وتعمل على حمايتها والحفاظ عليها مما دعا إلى تسميتها بالسياحة البديلة عن تلك التقليدية التي قد تضر البيئة ولا تراعيها مثل سياحة ممارسة الصيد والجور على الحياة البرية كما أصبح يطلق عليها اسم السياحة البيئية أو السياحة الخضراء باعتبارها تركز على فكرة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية لضمان بقائها واستمراريتها لأطول فترة ممكنة بحيث تنتفع بها الأجيال المتعاقبة على هذا الكون في إطار محاولة الوصول إلى ما يسمى بالسياحة المستدامة. (اماني، 2016، الصفحات 15-40)

4.1.2– أهداف التنمية السياحة: أصبحت التنمية السياحية في حد ذاتها هدفا تسعى العديد من البلدان الوصول إليه لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية (اماني، 2016، صفحة 53)، حيث تلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، مصدر للعملة الصعبة، توفير فرص لتشغيل اليد العاملة ومحاربة البطالة وتنمية المجتمعات المحلية في كثير من دول العالم، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد، كما تعتبر عاملا جذابا لإشباع رغبات السياح من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها ونباتاتها والحياة الفطرية والتعرف على عادات وتقاليد المجتمعات المحلية. (مساني، 2019/2018، صفحة 75)

تنتهي السياحة في هذا الإطار إلى الارتباط بجزئية مهمة من عوامل الاقتصاد وهي الجباية والتحفيزات المحققة. وعليه يلخص الشكل (1) بعض عناصر السوق السياحية التي يمكن أن تكون مكونا أساسيا للجباية السياحية، حيث تؤدي استخدام التحفيزات إلى خلق ظروف ملائمة للتنمية المستدامة، تشجيع الاستثمار وتحفيز الإجراءات المشروعة في شتى المجالات.

الشكل 1: السوق السياحية التي تكون الجباية السياحية

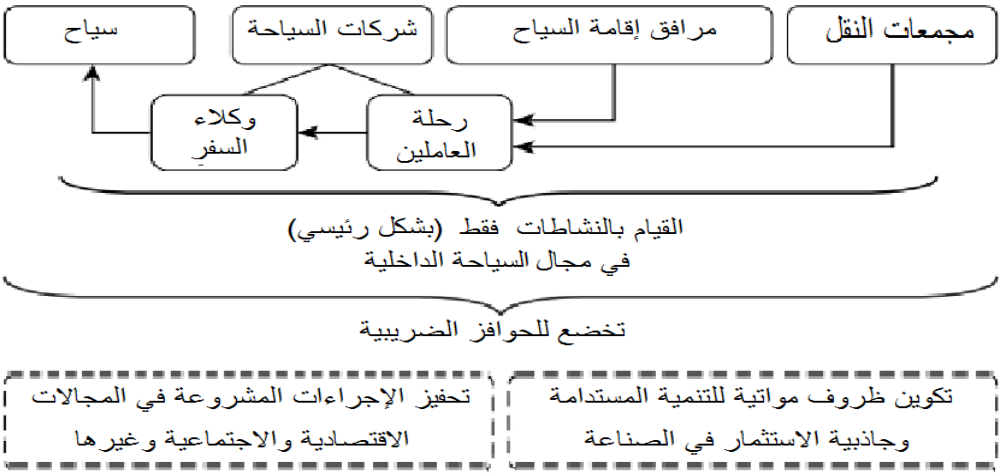

المصدر: (Aleksandr Gudkov & al, 2017)

2.2 مفهوم الجباية:

لا يزال الكثير يعتبر أن الضريبة هي الجباية ولا يفرق بينهما أو يخلط بين المصطلحين أو مصطلحات أخرى كالرسم والإتاوة والدومين، حيث تعبر الجباية عن إجمالي ما تفرضه الدولة على الأفراد أو تقتطعه من ضرائب ورسوم وإتاوات. مما يستدعي التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية التالية :

–الضريبة: هي عبارة عن اقتطاع نقدي إجباري من الأفراد للمساهمة في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم على الدفع، ودون النظر إلى المنافع التي تعود عليهم من هذه الخدمات، حيث تستخدم حصيلتها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها. (بن عزة، 2016، صفحة 195)

فعرفها" DRAN Michel" بأنها اقتطاع جبري، تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد، قصد توزيع ثقل الأعباء العامة، فيما بينهم بإنصاف. وعرفها" JEZE GASTON" على أنها إسداء نقدي واجب على الأفراد بطريقة نهائية، و بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة (لجناف، 2018/2017، صفحة 6).

–الرسم: يعرف بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد لهيئة عامة ، مقابل خدمة خاصة ذات نفع عام، أو يعرف بأنه مبلغ نقدي جبري يدفعه الأفراد للدولة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه من الدولة مع اقتران النفع الخاص الذي يحدده الأفراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الدولة والأفراد في ما يتعلق بأداء الخدمات العامة. (العامري و الحلو، الطبعة الثانية 2020، صفحة 54).

–الإتاوة: تعرف على أنها اقتطاع مالي تفرضه الدولة على بعض أفراد المجتمع الذين يستفيدون من بعض النشاطات والمشروعات العامة، كارتفاع قيمة العقارات التي تقام بجانبها مشاريع عمومية أو يمر بها طريق. (طالبي، 2017/2016، صفحة 31)

–الغرامة: هي مبلغ نقدي يدفع جبرا إلى الدولة من أي فرد يرتكب مخالف للقوانين واللوائح والتعليمات، فهي أداة تنظيمية تهدف إلى تعزيز احترام القوانين وسلامة الحياة العامة ولا تعود بالنفع المباشر على دافعيها. (طالبي، 2017/2016، صفحة 31)

–الدومين: كان من أهم مصادر إيرادات الدولة في العصور الوسطى حيث كان الحاكم ينفق على إدارة شؤون الدولة من إيرادات الأراضي الخاصة وبقي الحال حتى زوال الإقطاع وظهور الدولة الحديثة أين أخذت الضرائب مكانة هامة في الإيرادات العامة (طالبي، 2017/2016، صفحة 52). وصار الدومين يعبر عن أملاك الدولة.

1.2.2 أهداف الجباية: من خلال التعاريف والمفاهيم السابقة التي تم التطرق إليها لا سيما الخاصة بالضريبة على اعتبار أنها اقتطاع جبري دون مقابل. تتبين أن حصيلة الجباية تستخدم لتحقيق أهداف عامة: مالية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية. (العامري و الحلو، الطبعة الثانية 2020، الصفحات 66-67)

1.1.2.2 الأهداف المالية: تعتبر من الأهداف التقليدية التي تسعى من خلالها الدولة إلى تغطية النفقات العامة المتزايدة الناجمة عن تزايد الخدمات التي تقدمها للمجتمع ودعم المشاريع التنموية.

2.1.2.2 الأهداف الاقتصادية: حيث تقوم الدولة باستخدام الضريبة لتوجيه سياساتها الاقتصادية و حل الأزمات التي تتعرض لها من خلال انعكاسات الاقتطاعات الضريبية على الاستهلاك، الإنتاج، الادخار والاستثمار. هذا يعطينا توجها مهما لموضع السياحة والجباية والعلاقة بينهما ضمن الناتج المحلي الإجمالي والنمو، حيث يشكل حلقة دائرية يؤدي فيها نمو عدد السياح إلى نمو السياحة الاقتصادية وبالتالي نمو في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يسمح بالزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي والإيرادات السياحية. كما يشير إليه الشكل رقم (2):

الشكل 2: الساحة والجباية ضمن الناتج المحلي الإجمالي والنمو

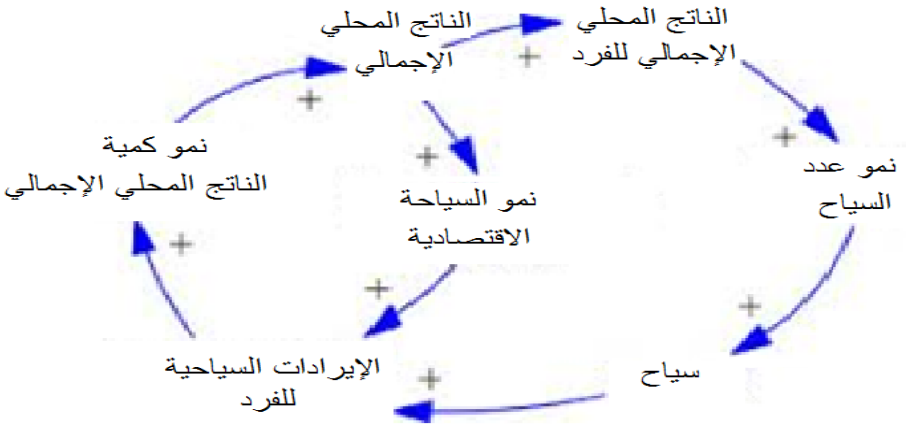

المصدر: (Jia Wang & al, 2020)

3.1.2.2 الأهداف الاجتماعية: تستخدم الضريبة في إعادة توزيع الدخل و الثروات في المجتمع، و الحد من استهلاك بعض السلع غير المرغوب فيها اجتماعيا كالخمور والتبغ، كما تستخدم لتنظيم الكثافة السكانية.

4.1.2.2 الأهداف السياسية: بحيث تستخدم الضريبة كأداة للسياسة الخارجية من خلال تشجيع التجارة الخارجية مع بعض الدول بتخفيض الرسوم الجمركية وعقد اتفاقيات ثنائية لتجنب الازدواج الضريبي أو العكس برفع تلك الرسوم الجمركية.

5.1.2.2 أهداف أخرى: تعتبر السياسة الجبائية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة فعالية للتحكم في تسيير الشؤون العامة، فإضافة إلى الأهداف التي تمت الإشارة إليها هناك أهداف أخرى منها ما فرضها الواقع المعاش ومتطلبات التنمية الاقتصادية المتزايدة على حساب الطبيعة والتي أخذت أبعادا عالمية للمحافظة على البيئة باستخدام ما يسمى بالجباية البيئية في شكل رسوم و إتاوات على النشاطات الملوثة أو تحفيزات على استخدام وسائل وتجهيزات غير ملوثة وصديقة للبيئة.

2.2.2 أنواع الضرائب: تقسم الضرائب إلى أنواع مختلفة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها منها، فمن حيث الوعاء قسمت إلى ضرائب على الأشخاص وضرائب على الأصول، من حيث مصدر الخضوع قسمت إلى ضرائب واحدة وضرائب متعددة، من حيث مراعاتها لظروف المكلف قسمت إلى ضرائب عينية وضرائب شخصية، أما من حيث المرحلة التي يخضع فيها الدخل أو رأس مال الضريبة وهو الشائع فتقسم إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة. (العامري و الحلو، الطبعة الثانية 2020، صفحة 72).

1.2.2.2 الضرائب المباشرة: تفرض على الدخل ورأس المال وتعد من أهم الضرائب في الوقت الحاضر من خلال اتساع أوجه الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تخضع لها (العامري و الحلو، الطبعة الثانية 2020، صفحة 74). حيث تتميز باستقرار مردودها إلى حد ما، على اعتبار أنها معروفة لدى المكلف بها، مع بعض السهولة في مراقبتها وتحصيلها. (لجناف، 2018/2017، صفحة 34)

2.2.2.2 الضرائب غير المباشرة: تطبق بشكل غير مباشر من خلال فرضها على الاستهلاك والتداول بحيث يتم تحميل المداخيل بالضريبة عند عملية الإنفاق على الاستهلاك وإخضاع رؤوس الأموال للضريبة عند تداولها أي أن الهدف منها اكتمال السيطرة على المداخيل والثروات عبر الاستهلاك والتداول أسوة بالضرائب المباشرة. (العامري و الحلو، الطبعة الثانية 2020، صفحة 74). تتميز بشيء من المرونة وارتفاع حصيلتها في فترات الرخاء على عكس الضرائب المباشرة كما انها غالبا ما تضاف الى اسعار السلع والخدمات بحيث لا يشعر بها المكلف بالضريبة و بالتالي فان اجراءات تاسيسها وتحصيلها تكون اكثر سهولة واقل تعقيدا ولا تتطلب كفاءة عالية. (لجناف، 2018/2017، صفحة 35).

ومن هنا نخلص الى أن للسياحة ضريبة يجب أن تكون لتساهم في خزينة الدولة بالقدر الذي يمكن من تحفيزها. كما أن الشكل (3) يشير الى أهم التخصيصات المتعلقة بالجباية السياحية والاسهمات المقدمة من طرف مستهلك السياحة في دعم البنى التحتية، تنشيط الخدمات السياحية والمساهمة في تحسين نوعية الحياة.

الشكل 3: تخصيص الجباية السياحية

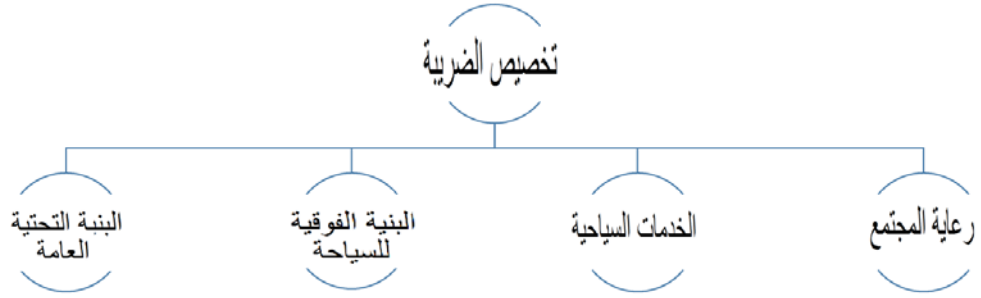

المصدر: (Gurel Cetin & al, 2017)

3. واقع الجباية السياحية في الجزائر

تخضع النشاطات السياحية للضرائب والرسوم في اطار النظام الجبائي الجزائري على غرار النشاطات الاخرى، الا انها تحضى بنوع من الاهمية ضمن البرامج المسطرة من طرف الحكومة باعتبارها من القطاعات الرئيسية ذات الاولوية في تحريك نشاطات اخرى (المديرية العامة للضرائب، السياحة: دعم جبائي لقطاع واعد، 2009، صفحة 8). وقصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني، تتخذ الدولة اجراءات واعمال الدعم، تقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي. (قانون رقم 03-01، 2003، صفحة 7) من خلال اخضاع النشاطات السياحية لجباية مخففة والاستفادة من بعض الامتيازات الجبائية.

1.3 النظام الجبائي المطبق على النشاطات السياحية:

تخضع النشاطات السياحية في الجزائر لنظام جبائي مخفف من خلال تطبيق معدلات مخفضة طبقا للقوانين الجبائية السارية المفعول كما يلي (المديرية العامة للضرائب، السياحة: دعم جبائي لقطاع واعد، 2009، صفحة 8):

1.1.3 الضرائب المباشرة: تخضع الانشطة السياحية للضرائب المباشرة حسب الشخصية الممارسة للنشاط، حيث تخضع الشخصية المعنوية للضريبة على ارباح الشركات بينما تخضع الشخصية الطبيعية للضريبة على الدخل الاجمالي. كما انها تستفيد من نظام الاهتلاك التنازلي للمباني و المحلات المخصصة لممارسة النشاط السياحي عند احتساب الارباح الخاضعة.

1.1.1.3 الضريبة على ارباح الشركات: تخضع الانشطة السياحية الممارسة من طرف الاشخاص المعنوية باستثناء وكالات الاسفار للضريبة على ارباح الشركات بمعدل وسط 23 بالمائة بدلا من 19بالمائة لانشطة انتاج السلع او26بالمائة للانشطة الاخرى (المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020، صفحة 36). غير انه تستفيد من اعفاء مؤقت لمدة 10سنوات المؤسسات السياحية المحدثة من طرف المستثمرين الوطنيين والاجانب باستثناء الوكالات السياحية والاسفار وشركات الاقتصاد المختلط التي تمارس نشاطها في القطاع السياحي؛ كما تستفيد من اعفاء مؤقت لمدة 3 سنوات الاولى للنشاط حسب رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة الوكالات السياحة والاسفار وكذى المؤسسات الفندقية. (المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020، صفحة 31).

2.1.1.3 الضريبة على الدخل الاجمالي: تخضع الانشطة السياحية الممارسة من قبل الاشخاص الطبيعيين للضريبة على الدخل الاجمالي حسب الجدول التصاعدي الوارد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة.

2.1.3 الرسم على النشاط المهني: تخضع ارقام الاعمال المحققة في اطار النشاطات السياحية للرسم على النشاط المهني بمعدل 2بالمائة يطبق على رقم الاعمال المحقق بالعملة الوطنية خارج الرسوم. حيث لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة للرسم، المبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية والفندقية والحمامات والإطعام المصنف والأسفار"المادة 220-7" (المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2020، صفحة 51)

3.1.3 الرسم على القيمة المضافة: يطبق هذا الرسم على ارقام الاعمال المحققة من طرف ممارسي النشاطات السياحية اصلا بمعدل عادي 19بالمائة مع الحق في حسم الرسم على القيمة المضافة الوارد في فواتير الشراء. غير انه وبصفة انتقالية تخضع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف و الأسفار وتأجير السيارات للنقل السياحي، للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة (09بالمائة) وإلى غاية 31 ديسمبر 2019 وفق المادة 42 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (امر رقم 09-01، 2009، صفحة 11). تم تمديد تلك الفترة انتقاليا الى

غاية 31 ديسمبر 2022 ضمن قانون المالية لسنة 2020 المادة 70. (قانون رقم 19-14، 2019، صفحة 27)

4.1.3 حقوق التسجيل: يعفى تأسيس الشركات في قطاع السياحة وكذا عمليات رفع رأس المال من حقوق التسجيل حسب المادة 43 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009. (امر رقم 09-01، 2009، صفحة 11).

1.4.1.3 عقود انشاء او تكوين الشركات السياحية: يعفى تاسيس الشركات في قطاع السياحة من حقوق التسجيل، التي تنص عليها احكام المادة 248 من قانون التسجيل، باخضاع عقود التكوين أو التمديد أو التحويل أودمج الشركات، التي لا تتضمن نقل أموال منقولة أو عقارية بين الشركاء أو أشخاص آخرين أوالتكفل بديون، لحق قدره 0.5بالمائة دون أن يقل هذا الحق عن 1000 دج. اما بخصوص شركات الأسهم، يجب أن لا يقل هذا الحق عن 10.000 دج، وان لا يتعدى 300.000 دج ، ويصفى الحق من رأسمال الشركة. (المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، 2020، صفحة 35).

2.4.1.3 زيادة راسمال الشركات السياحية: تعفى الشركات السياحية من رسم حقوق التسجيل التي تخضع لها العقود المتضمنة زيادة رأسمال بمعدل 0.5بالمائة عندما تكون الأرباح المدمجة في رأسمال الشركات لم تخضع من قبل للضريبة على أرباح الشركات. يحصل الرسم، بمعدل1بالمائة، عندما يطبق على العقود المتضمنة الزيادة عن طريق دمج الأرباح أو الاحتياطات أو الأرصدة بمختلف أنواعها من رأسمال الشركات أو الجمعيات المؤسسة بصفة قانونية (المديرية العامة للضرائب، قانون التسجيل، 2020، صفحة 35).

3.4.1.3 تخفيض راسمال الشركات السياحية: تخضع بخصوص التخفيض الناتج عن الخسارة، للرسم الثابت المطبق على العقود الاسمية، بشرط ان لا يتم اي تعويض مترابط لفائدة الشركة. اما التخفيض الناتج عن توزيع القيم الاجتماعية الذي يعتبر قسمة جزئية فيخضع لحق القسمة المقدر ب1.5بالمائة. والذي يطبق على القيم الممنوحة لكل شركة. (المديرية العامة للضرائب، السياحة: دعم جبائي لقطاع واعد، 2009).

5.1.3 ضرائب ورسوم اخرى:

1.5.1.3 رسم على الاقامة: تم تاسيس رسم على الاقامة لفائدة البلديات بموجب قانون المالية لسنة 1998 المواد من 59الى 66. (قانون رقم 97-02، 1997، الصفحات 30-31). حيث عدلت بعض احكامه لاحقا بنص المادة 48 من قانون المالية لسنة 2006 ثم المادة 26 من قانون المالية لسنة 2008 لا سيما مادته 63 المحددة لتعريفته التي صارت لا تقل عن 50 دينار ولا تزيد عن 60 دينار على

الشخص الواحد في اليوم، وان لا تتجاوز 100 دينار على العائلة. غير انه بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات ثلاث (03) نجوم فأكثر تحدد تعريفة الرسم بمبلغ 200 دينار، 400 دينار و600 دينار على التوالي. يحصل مبلغ الرسم عن طريق مؤجري الغرف المفروشة، أصحاب الفنادق ومالكي المقرات المستعملة لإسكان المعالجين بالمياه المعدنية أو السواح المقيمين في البلدية، والمدفوعة من طرفهم وتحت مسؤوليتهم لدى أمين خزينة البلدية. في حين يعفى من هذا الرسم الأشخاص المستفيدون من تكفل صناديق الضمان الاجتماعي. (أمر رقم 80-02، 2008، الصفحات 10-11)

2.5.1.3 الضريبة على الدخل الخاصة بالاجور والمرتبات: تلعب الانشطة السياحية دور كبير في التشغيل وامتصاص البطالة فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، ان انجاز سريرين(02) يؤدي الى خلق منصب (01) شغل مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة (متعلقة بالنشاطات الملحقة). (ريهام يسرى، 2020، صفحة 320) اي بمعدل منصبين لكل سرير.

2.3 امتيازات جبائية اخرى خاصة بالنشاطات السياحية:

من اجل النهوض بقطاع السياحة، قام المشرع الجزائري من خلال مختلف قوانين المالية بمنح هذا القطاع عدة امتيازات و تحفيزات متنوعة قصد تطويره وتسريع وتيرة تنميته، لما له من تأثيرات ايجابية على التنمية الاقتصادية: (امر رقم 09-01، 2009، الصفحات 17-18). حيث تؤهل الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة للاستفادة من النظام المتعلق بتطوير الاستثمار، بحيث تستفيد من امتيازات مالية وجبائية خلال مرحلتي الانجاز والاستغلال: (مساني، 2019/2018، الصفحات 234-235)

1.2.3 مزايا مرحلة الإنجاز:

* الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا؛

* الإعفاء من الحقوق الجمروكية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

* الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية؛

*تخفيض بنسبة 90بالمائة من مبلغ إتاوة الإيجار السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛

* الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار السياحي؛

*الاستفادة من تخفيض معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية بالنسبة للمشاريع السياحية المنجزة والاعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية والفندقية المقرر انجازها على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب بنسبة 3بالمائة و4.5بالمائة على التوالي.

*عندما يتعلق الأمر بالاستثمار السياحي في مناطق الجنوب والهضاب العليا فإن المستثمر السياحي زيادة على ذلك يستفيد من:

-تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار بعد أن يتم تقييمها من قبل الوكالة؛

-التخفيض من إتاوة الإيجار السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان مسح الأراضي بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50بالمائة؛

-مبلغ يساوي أو يفوق 5 مليار دينار شريطة الموافقة المسبقة من قبل المجلس الوطني للاستثمار؛

- من تخفيض نسبته 80بالمائة و50بالمائة على التوالي عند عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي.

2.2.3 مزايا مرحلة الاستغلال:

* الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛ والضريبة على أرباح الشركات 03 أو 06 أو 10سنوات حسب المنطقة؛

* تخفيض بنسبة 50بالمائة من القيمة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة؛

*يستفيد المستثمر في مناطق الهضاب العليا والجنوب من المزايا الجبائية لمدة عشر سنوات.

في حالة وجود عدّة مزايا من نفس الطبيعة تطبق المزايا الأصلح والأفضل للمستثمر السياحي ولا يمكن الجمع بين الامتيازات.

4. مقومات الجذب السياحي في الجزائر

تزخر الجزائر بمقومات جذب سياحية هائلة نظرا لموقعها الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز بمناخ معتدل في الشمال على طول السنة. وامتدادها إلى قلب الصحراء الإفريقية وبذلك تجمع بين مقومات الجذب السياحي بمختلف أنواعه الساحلية، الجبلية والصحراوية ضف إلى ذلك السياحية الثقافية

والأثرية، إلا أن هذه المقومات تحتاج إلى مقومات مادية ومعنوية حيث أصبح السائح لا تجذبه المناظر الخلابة والهواء المنعش النقي بقدر ما تجذبه نوعية الخدمات المقدمة وسهولة الحصول عليها.

1.4 المقومات المادية:

ورثت الجزائر بعد استقلالها عن المستعمر الفرنسي سنة 1962 مقومات مادية مهمة نوعا ما قدرت بطاقة استيعاب 5922 سرير تركزت عموما في المناطق الشاطئية والحضرية بنسبة 90% والباقي مقسم بين السياحة الصحراوية والمناخية مفصلة في الجدول رقم (1):

الجدول 1: تنوع طاقة الاستيعاب السياحي الموروثة عن الاستعمار.

نوع البيانات / نوع السياحة	الساحلية	الحضرية	الصحراوية	المناخية	المجموع
عدد الأسرة	2969	2377	486	90	5922
%	50	40	08	02	100

المصدر: (كواش، 2000، صفحة 225).

لقي هذا الإرث نوع من اللامبالاة حتى سنة 1966، حيث أسندت هذه الثروة إلى الديوان الوطني للسياحة الذي تأسس سنة 1962 تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة حتى سنة 1964، تاريخ إنشاء وزارة السياحة. هذه الأخيرة قامت بعملية تقييم وإحصاء شاملة للثروات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، فانبثق عن تلك العملية تحديد توجهات الميثاق السياحي الهادف إلى تعزيز الإيرادات الوطنية بالعملة الصعبة وخلق مناصب عمل جديدة من خلال التركيز على: (كواش، 2000، الصفحات 226-230)

- تحسين الشروط السياحية الطبيعية والثقافية بوضع أسس قانونية لتسييرها وحمايتها؛
- اختيار مناطق التوسع السياحي على أساس خصوصيات الجذب السياحية الملائمة؛
- إنشاء وتطوير الصناعة الفندقية عن طريق تصنيف المرافق وإنشاء المركبات السياحية؛
- تحسين وتهيئة الظروف اللازمة لجذب السياح؛
- تخفيض أسعار الخدمات السياحية؛
- تنظيم حركة التنقل وتطويرها.

فكان لتلك الإجراءات الأثر البالغ حيث تضاعفت الثروة السياحية الخاصة بطاقة الاستيعاب أكثر من 05 مرات خلال حوالي عشرين سنة، إذ وصلت إلى32.362 سرير سنة 1985 ثم ارتفعت إلى 53.812 سرير سنة 1990 بمعدل زيادة في حدود 66.28% خلال خمس سنوات (بمتوسط سنوي 13.25%). واصلت تلك الزيادة لكن بمعدل متواضع لا يتماشى مع المتطلبات والتطلعات المنشودة حيث بلغ 16.28% خلال الفترة (2010-2016)، ثم ارتفاع بسيط في الفترة الموالية. حسب ما يظهر في الجدول (2) والشكلين (4) و(5):

الجدول 2: تطور عدد الأسرة (1985– 2019)

الفترات / البيانات	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2016	2019
عدد الفنادق	270	380	653	827	1105	1152	1231	1417
عدد الأسرّة	32362	53812	62000	76042	83895	92377	107420	125676
نسبة الزيادة	–	66.28	15.21	22.64	10.33	10.11	16.28	16.99

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (الديوان الوطني للإحصائيات)، (مساني، 2019/2018، الصفحات 247-251) و (صحراوي و السبتي، 2017، صفحة 59).

الشكل 4: يوضح تطور عدد الفنادق خلال الفترة 1985- 2019

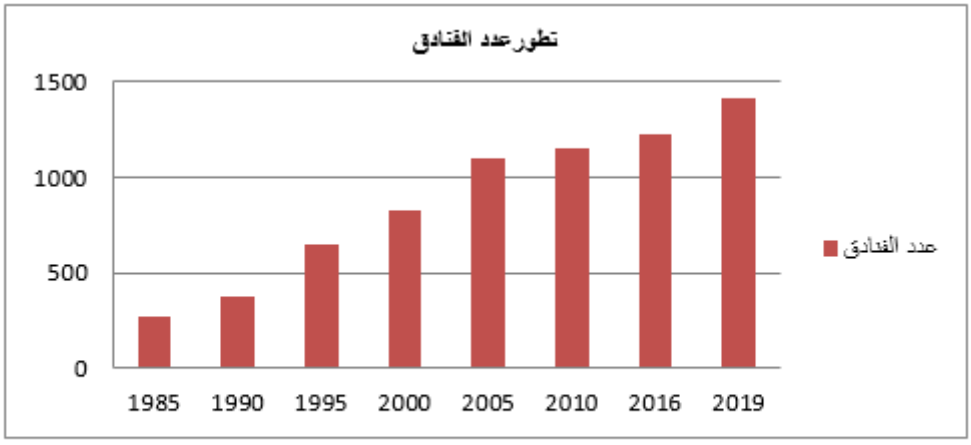

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2)

الشكل 5: يوضح تطور عدد الأسرّة خلال الفترة 1985- 2019

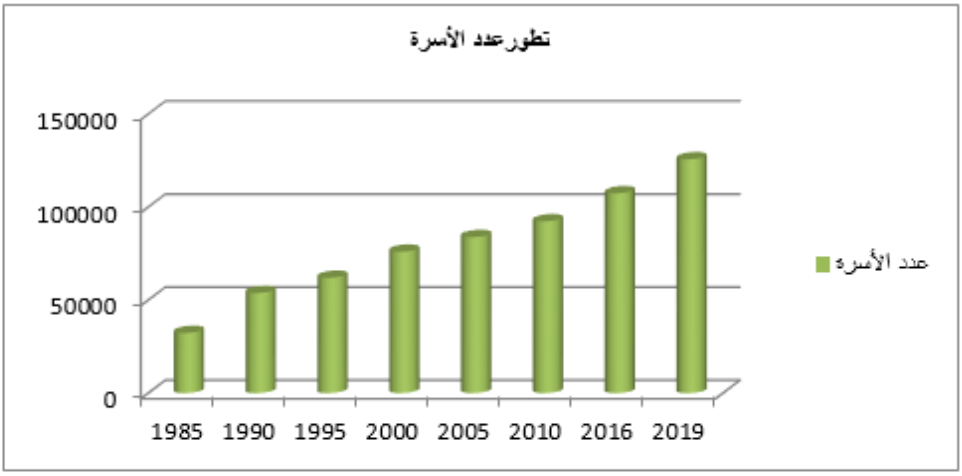

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2)

2.4 البنى التحتية (الهياكل أو المرافق السياحية):

تتمثل البنى التحتية التي تعتمد عليها السياحة في كل ما من شأنه أن يساهم في جلب السياح من مرافق وهياكل ومنشآت، ترتبط بشكل غير مباشر بالخدمات المقدمة كوسائل النقل والمواصلات والأمن الموانئ والمطارات أو بشكل مباشر كالفنادق، النزل والإقامات السياحية وما يرتبط بها.

1.2.4 الفنادق المصنفة: تعتبر من بين أهم المرافق الضرورية لاستقبال السياح حيث لا تزال الجزائر تعاني من نقص ملحوظ في هذا النوع من المرافق خاصة الأصناف 5 و4 نجوم التي بلغت خلال سنة 2013: 8و5 فنادق على التوالي بطاقة استيعاب 5842 سرير ثم تطورت سنة 2016 لتصبح 9544 سرير بزيادة أكثر من 61 بالمائة، لتصل إلى 13395 سنة 2019 بنسبة زيادة 71.25بالمائة. بينما ارتفع عدد تلك الفنادق إلى 13و 12 على التوالي سنة 2016. في حين نرى الفنادق بدون نجمة أو بنجمة واحدة بلغت 156 و149 سنة 2013 بطاقة استيعاب 19045 سرير ولم تعرف تغير كبير سنة 2016 حيث ارتفعت بالترتيب إلى 160 و 158 فندق فقط، أما على المستوى الكلي للفنادق المصنفة فهي تشمل نسبة 34.18 بالمائة سنة 2013 من إجمالي الهياكل السياحية، بنسبة استيعاب 35.69 بالمائة من إجمالي طاقة الاستيعاب. ثم عرفت ارتفاع طفيف سنة 2016 بزيادة 1.56 بالمائة على مستوى الهياكل و2.33 بالمائة في عدد الأسرّة، ثم تراجع طفيف في نسبة الأسرّة سنة 2019. الجدول رقم (3):

الجدول 3: الحظيرة الفندقية في الجزائر 2013- 2019 (بالعدد)

الصنف	2013		2016		2019	
	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة
الفنادق 5 نجوم	08	4242	13	6734	14	7 234
الفنادق 4 نجوم	05	1600	12	2810	29	6 161
الفنادق 3 نجوم	38	5775	51	7045	65	6 427
الفنادق 2 نجوم	46	4605	46	4425	55	5 381
الفنادق 1 نجوم	149	10639	158	11295	182	12 612
الفنادق بدون نجمة	156	8406	160	8533	173	9 456
مجموع الصنف	402	35267	440	40842	518	47271
مجموع الحظيرة الوطنية	1176	98804	1231	107420	1417	125 676
% من مجموع الحظيرة	%34,18	%35,69	%35,74	%38,02	%36,56	%37,61

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (صحراوي و السبتي، 2017، صفحة 59) و (وزارة السياحة والعمل العائلي، 2021).

2.2.4 الموتيلات والنزل المصنفة:

هذا النوع من الهياكل المصنفة يكاد لا يذكر حيث بلغ 1.53 بالمائة من إجمالي الهياكل سنة 2013 ولم يعرف أي تغيير تقريبا حيث بلغ عددها 18 سنة 2013 بطاقة استيعاب676 سرير تمثل 0.68 بالمائة من إجمالي طاقة الاستيعاب، مع ارتفاع طفيف في عدد الأسرة سنة 2019 لتصل إلى 846 سرير موزعة على 27 هيكل. الجدول (4):

الجدول 4 : حظيرة الموتيلات والنزل في الجزائر 2013- 2019 (بالعدد)

الصنف	2013		2016		2019	
	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة
موتيل/نزل طريق 2 نجوم	**02**	**93**	**02**	**93**	02	**93**
موتيل/نزل طريق 1 نجوم	**01**	**30**	**01**	**30**	03	**86**
نزل ريفي 2 نجوم	**01**	**16**	**01**	**16**	01	**16**
نزل ريفي 1 نجمة	**01**	**20**	**01**	**20**	01	**20**
نزل مفروش وحيد الصنف	**03**	**91**	**05**	**91**	10	**205**
نزل عائلي وحيد الصنف	**10**	**426**	**10**	**426**	10	**426**
مجموع الصنف	**18**	**676**	**20**	**676**	27	**846**
مجموع الحظيرة الوطنية	**1176**	**98804**	**1231**	**107420**	1417	**125 676**
% من مجموع الحظيرة	**%1,53**	**%0,68**	**%1,62**	**%0,63**	%1,91	**%0,67**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (صحراوي و السبتي، 2017، صفحة 59) و (وزارة السياحة والعمل العائلي، 2021).

3.2.4 إقامات ومحطات استراحة مصنفة:

رغم أهميتها في تنشيط وترقية السياحة، يعد مجموعها على الأصابع ودون المستوى اللائق حيث يتراوح تصنيفها بين نجمة واحدة وثلاث نجوم فقط ولم تعرف أي تغير خلال السنوات 2013 و2019، سوى فتح قرية سياحية ذات 3 نجوم في الفترة 2014-2016. وتبقى نسبتها أقل من 1 بالمائة من إجمالي عدد الهياكل، وبنسبة استيعاب 1.15 بالمائة سنة 2016 كأعلى نسبة خلال الفترات الثلاث. الجدول (5):

الجدول 5 : حظيرة إقامات ومحطات الاستراحة في الجزائر 2013- 2019 (بالعدد)

الصنف	2013		2016		2019	
	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة
إقامة سياحية 2 نجمة	**02**	**384**	**02**	**384**	02	**384**
إقامة سياحية 1 نجمة	**01**	**313**	**01**	**313**	01	**313**
قرى العطل 3 نجوم	**-**	**-**	**01**	**274**	01	**274**
محطة استراحة وحيدة الصنف	**06**	**170**	**06**	**170**	06	**170**
مجموع الصنف	**9**	**867**	**10**	**1141**	10	**1141**
مجموع الحظيرة الوطنية	**1176**	**98804**	**1231**	**107420**	1417	**125 676**
% من مجموع الحظيرة	**%0,77**	**%0,88**	**%0,84**	**%1,15**	%0,71	**%0,91**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (صحراوي و السبتي، 2017، صفحة 59) و (وزارة السياحة والعمل العائلي، 2021).

4.2.4 هياكل أخرى وهياكل في طريق التصنيف:

تمثل هذه الهياكل نسب معتبرة فاقت الهياكل المصنفة مما يبين مدى تأخر عملية التصنيف التي تؤثر بدورها على عملية إنشاء و إنجاز هياكل جديدة أو في طريق الانجاز، حيث يتراوح العدد الإجمالي لهذه الهياكل بين 1176 و1231 خلال السنوات من 2013 إلى 2016. بينما تتراوح نسبة طاقة استيعابها بين 60.29بالمائة و62.74بالمائة. حيث وصلت إلى 64761سرير سنة 2016، محققة بذلك زيادة بنسبة 4.46بالمائة في الفترة 2013-2016 ، بينما بلغت زيادة هذا الصنف 100 هيكل بسعة 11514 سرير خلال الفترة 2016-2019. الجدول (6):

الجدول 6: حظيرة الهياكل الأخرى وهياكل في طريق التصنيف بالجزائر 2013- 2019 (بالعدد)

الصنف	2013		2016		2019	
	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة	الفنادق	الأسرّة
هياكل أخرى موجهة للفندقة	**196**	**9381**	**196**	**9381**	207	**9841**
هياكل في طريق التصنيف	**549**	**52613**	**566**	**55380**	655	**66434**
مجموع الصنف	**745**	**61994**	**762**	**64761**	862	**76275**
مجموع الحظيرة الوطنية	**1176**	**98804**	**1231**	**107420**	1417	**125 676**
% من مجموع الحظيرة	**%63,35**	**%62,74**	**%61,90**	**%60,29**	%60,83	**%60,69**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (صحراوي و السبتي، 2017، صفحة 59) و (وزارة السياحة والعمل العائلي، 2021).

5.2.4 طاقة الاستيعاب حسب مناطق الجذب السياحي:

تتوزع طاقة الاستيعاب الخاصة بالحظيرة الوطنية حسب أنواع السياحة الأساسية التي تتوفر عليها الجزائر، لاسيما السياحة الحضرية التي تحظى بأهمية كبيرة. حيث حصلت على حصة الأسد من إجمالي طاقة الاستيعاب الوطنية بما يقارب النصف خلال العشرية 1991- 2000 ثم تعدت النصف خلال العشرية التي تلتها لتصل أكثر من 60 بالمائة أي 62479 سرير من أصل 102244سرير سنة 2015، وفاقت 64بالمائة سنة 2019. باعتبار أن هذا الصنف من السياحة يشمل أو يضم أنواع مختلفة من أنواع السياحة بما فيها سياحة المؤتمرات، رجال الأعمال، السياحة الرياضية والثقافية. بينما تأتي السياحة الشاطئية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، والتي تتمركز في المدن الساحلية الكبرى. حيث عرفت بعض التذبذب خلال الفترة 1991- 2015. أين بلغت 18972 سرير من أصل 54986سرير سنة 1991 أي بنسبة 35 بالمائة. ووصلت سنة 2015 إلى 30380 سرير أي ما يقارب نسبة 30بالمائة من طاقة الاستيعاب الإجمالية. بينما تبقى الأنواع الأخرى دون المستوى المطلوب بالرغم من أهميتها والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر من

شساعة وتنوع مناخ وتضاريس صحرائها إلى تنوع وكثرة المناطق العلاجية والبيئية. الجدول رقم (7) و الشكل رقم (6):

الجدول 7: توزيع طاقة الاستيعاب حسب مناطق الجذب السياحي 1991- 2019

الفترات / البيانات	1991	1995	2000	2005	2010	2015	2019
عدد الأسرة	54986	62000	76042	83895	92377	102244	125676
السياحة الحضرية	26286	29689	33000	50311	52085	62 479	80470
السياحة الشاطئية	18972	19410	25442	22000	31322	30 380	32926
السياحة الصحراوية	5026	7646	9000	4431	3770	3 636	5895
السياحة العلاجية	3696	3934	8500	5742	4111	3 866	4502
السياحة المناخية	1006	1352	1300	1411	1089	1 883	1 883

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على (الديوان الوطني للاحصائيات)، (خنفري و بورنيسة، 2018، صفحة 4) و (وزارة السياحة والعمل العائلي، 2021).

الشكل 6 : يظهر تطور طاقة الاستيعاب حسب مناطق الجذب السياحي 1991- 2019

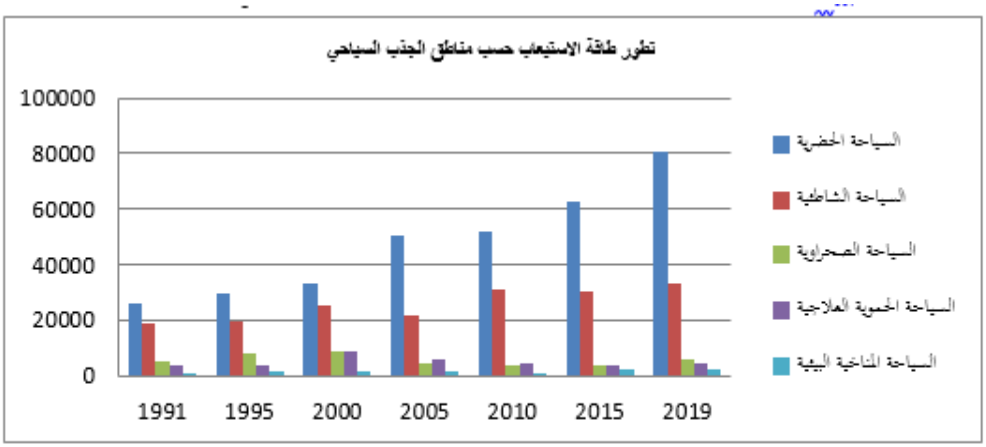

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (7)

3.4 المقومات المعنوية:

تعتبر من بين أهم المقومات بالنسبة للسائح الذي يسعى أصلا من خلال إقدامه أو التفكير في تلك الرحلة بالحصول على النزهة والترفيه وأفضل الخدمات بداية من إجراءات الحجز والحصول على تذكرة السفر، خدمات النقل، خدمات الإقامة وتسهيل الإجراءات الأخرى التي يمكن له التعرف عليها من خلال برامج الترويج والإعلانات الإشهارية. الشيء الذي مازالت الجزائر تفتقر إليه، وجعلها عاجزة أمام المنافسة الدولية حتى مع دول الجوار التي لا تملك مقومات جذب سياحية بحجم ما تملكه الجزائر. مما أدى بالسلطات المعنية إلى إعادة النظر في تطوير هذا القطاع لاسترجاع مكانته والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وكمحاولة لتحقيق جملة من الأهداف (عماري و بوعناقة، 2018، صفحة 14):

- ✓ ترقية اقتصاد بديل للمحروقات؛
- ✓ تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز؛
- ✓ تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الأخرى؛
- ✓ تثمين التراث التاريخي، والثقافي مع مراعاة خصوصية كل إقليم من التراث الوطني؛
- ✓ التوفيق بين ترقية السياحة وحماية البيئة.

وذلك من خلال إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 الذي يبرز السياسة التي تبنتها الجزائر لتلبية الطلب الدولي والطلب الوطني لاستقطاب 11 مليون سائح آفاق سنة 2025، واعتزام توفير 40 ألف سرير، بتكلفة انجاز يتوقع أن تفوق 2.5 مليار دولار على مدى 7 سنوات، بمعدل 357 مليون دولار سنويا. حيث تم إحصاء 225 منطقة توسع سياحي من طرف وزارة السياحة، على المستوى الوطني منها 20 منطقة حازت على مخططات تهيئتها منذ سنة 2015. (عماري و بوعناقة، 2018، الصفحات 14-15)

5. الخاتمة:

تم التطرق من خلال هذه الورقة البحثية إلى المفاهيم الأساسية لكل من السياحة والجباية باعتبارهما عنصران أساسيات من عناصر أو سياسات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الدولة لتغطية النفقات العامة المتزايدة واللامحدودة، كما تم استعراض واقع السياسة الجبائية التي تخضع لها النشاطات السياحية في الجزائر، من خلال التسهيلات والإعفاءات أو التخفيضات الجبائية التحفيزية، انطلاقا من مرحلة الدراسات الأولية

إلى مرحلة الاستغلال والمرافقة مرورا بمرحلة الانجاز، لا سيما في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. مما أدى إلى تعزيز البنى التحتية، وتدعيم المقومات الأساسية لهذا القطاع التي تمت الإشارة إليها بشيء من التحليل والاستشراف، حيث تبين أنها لم تبلغ مستوى التطلعات المنتظرة، ولا يزال قطاع السياحة يراوح في مكانه مقارنة مع ما يجري عبر العالم، أو حتى على مستوى دول الجوار المطلة على البحر. نظرا لعدة مشاكل ومعوقات منها:

1.5 مشاكل ومعوقات:

- الإجراءات الإدارية المعقدة لاسيما تلك المتعلقة بتسوية الوضعية الخاصة بالعقارات؛
- البيروقراطية والتماطل في تنفيذ القرارات التي غالبا ما تكون مبهمة أو تحتاج إلى تعليمات أو توصيات توضيحية؛
- إصدار قرارات مقيدة بإجراءات وكيفيات تنفيذ يتم إعدادها من طرف جهات مختصة لاحقا؛
- نقص الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة لتسيير الهياكل السياحية؛
- نقص في تكوين الموارد البشرية بخصوص كيفية التعامل مع الزبائن، باعتبار قطاع السياحة يتميز بتعدد واختلاف الأذواق، الثقافات، الأفكار والعادات...؛
- خصوصيات المجتمع من عادات وتقاليد وثقافات تتنافى أو تتعارض مع ما يقترن في بعض الأحيان بالسياحة العالمية من خمور وحريات مطلقة واختلاط أو مسميات أخرى؛

2.5 اقتراحات:

- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية؛
- سن أو إصدار قوانين تحفيزية صريحة، واضحة وصارمة بعيدة عن أي تأويل أو اجتهاد؛
- تكوين وتأهيل موارد بشرية في مستوى متطلبات السياحة العالمية؛
- تطوير وتدعيم قطاع الصناعات التقليدية والحرف المحلية المعبرة عن التراث الوطني؛
- تسليط الرقابة على متابعة المنشآت السياحية، بخصوص التسيير، المردودية والتعامل مع السياح؛
- نشر الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع، بما يتماشى مع العادات والتقاليد والثقافة المحلية الخاصة بكل منطقة؛
- تنمية وتطوير أقطاب السياحة البيئية والعلاجية لاسيما الجبلية والصحراوية؛

6.المراجع:

- الديوان الوطني للاحصائيات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 05, 2020، من https://www.ons.dz/spip.php?rubrique21
- السيد ريهام يسرى. (2020). *اسس صناعة السياحة*. عمان: دار غداء للنشر.
- المديرية العامة للضرائب. (2009). السياحة: دعم جبائي لقطاع واعد. *نشرة شهرية العدد 43* ، الصفحات 1-8.
- المديرية العامة للضرائب. (2020). *قانون التسجيل*. الجزائر.
- المديرية العامة للضرائب. (2020). *قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة*. الجزائر.
- امر رقم 09-01. (22 07, 2009). يتضمن قانون المالية التكميلي. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 44 بتاريخ 2009/07/26.
- أمر رقم 80-02. (24 07, 2008). يتضمن قانون المالية التكميلي. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 42 بتاريخ 2008/07/27.
- خالد كواش. (2000). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* ، 213-237.
- خيضر خنفري، و مريم بورنيسة. واقع استثمارات السياحة الداخلية في الجزائر على ضوء الإحصائيات الوطنية. *الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية في الجزائر واقعها و سبل تطويرها*. بومرداس.
- رضا اماني. (2016). *الاعلام والسياحة*. الجيزة: اطلس للنشر والانتاج الاعلامي.
- سعود جايد مشكور العامري، و عقيل حميد جابر الحلو. (الطبعة الثانية 2020). *مدخل معاصرفي علم المالية العامة*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- صلاح الدين طالبي. (2017/2016). محاضرات في المالية العامة. البيض، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: المركز الجامعي نور البشير.
- صورية مساني. (2019/2018). الاستثمار السياحي كبديل لمرحلة ما بعد البترول اطروحة دكتوراه. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- عبدالرزاق لجناف. (2018/2017). محاضرات في مقياس: جباية المؤسسة. جامعة الجزائر-3-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/ قسم العلوم التجارية، الجزائر.
- عصام عماري، و السعيد بوعناقة. (14 06, 2018). رهانات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 بين الواقع والآفاق. *مجلة الشريعة والاقتصاد / المجلد السابع / الإصدار الأول لسنة 2018 الرقم التسلسلي: العدد الثالث عشر* ، الصفحات 395-425.

- قانون رقم 03-01. (17 02, 2003). يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 2003/11.
- قانون رقم 97-02. (31 12, 1997). يتضمن قانون المالية لسنة 1998. الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 89 بتاريخ 1997/12/31.
- قانون رقم 19-14. (11 12, 2019). يتضمن قانون المالية لسنة 2020. الجزائر، الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 81 بتاريخ 2019/12/30.
- محمد بن عزة. (2016). فعالية النظام الضريبي في حماية البيئة من أشكال التلوّث. *أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة* ، 191-110.
- محمد تاج الدين صحراوي، و وسيلة السبتي. (2017). السياحة في الجزائر بين: الواقع و المأمول . *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة* ، 49-67.
- وزارة السياحة والعمل العائلي. (2021). *mtatf.gov.dz/*. تاريخ الاسترداد 13 03, 2021، من mtatf.gov.dz/: https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=1101#el-83d7bfe4
- Aleksandr Gudkov & al. (2017). *Tax incentives as a factor of effective development of domestic tourism industry in Russia, Journal of Problems and perspectives in management*. Consulté le 03 07, 2021, sur https://www.researchgate.net/
- Gurel Cetin & al. (2017). *Willingness to Pay forTourist Tax in Destinations*. Consulté le 03 14, 2021, sur https://www.mdpi.com/2227-7099/5/2/21/htm
- Jia Wang & al. (2020). *Dynamic assessment of tourism carrying capacity and its impacts on tourism economic growth in urban tourism destinations in China, Journal of diestination marketing & management, Vol 15, March,*. Consulté le 03 15, 2021, sur https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/